الأمم المتحدة S/2024/598

مجلس الأمن

Distr.: General
8 August 2024
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير المقدم عملا بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2702 (2023) التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. ويعرض لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد وعن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) منذ صدور التقرير السابق (S/2024/301)، المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2024.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

2 - في 16 نيسان/أبريل، قدم الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عبد الله باتيلي استقالته، التي قبلها الأمين العام اعتبارا من 15 أيار/مايو. وفي 16 أيار/مايو، تولت نائبة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية، ستيفاني خوري، التي عُينت حديثاً، منصب المسؤولة عن البعثة. وواصلت البعثة تعاونها مع الجهات الفاعلة الليبية والدولية من أجل تحديد مسار توافقي يفضي إلى المضي قدماً بالعملية السياسية وتيسير إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شاملة للجميع، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2702 (2023).

ألف - تنفيذ مسارات الحوار بين الأطراف الليبية

3 - على المسار السياسي، لم يُحرز أي تقدم نحو حل القضايا المتنازع عليها المتعلقة بقوانين الانتخابات، بما في ذلك الجولة الثانية الإلزامية من الانتخابات الرئاسية؛ وربط إجراء الانتخابات البرلمانية بنجاح إجراء الانتخابات الرئاسية؛ وتشكيل حكومة موحدة جديدة مهمتها قيادة البلد إلى الانتخابات؛ وضمان إجراء عملية انتخابية شاملة للجميع.

24-13824 (A) 130824 140824

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وفي 30 نيسان/أبريل، أعلن رئيس المجلس الأعلى للدولة، محمد تكالة، عن أن تشكيل لجنة فنية لتعديل قوانين الانتخابات بات وشيكا، وفقاً لما نص عليه البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الذي عقدته جامعة الدول العربية في 10 آذار/مارس. وفي وقت إعداد التقرير، لم تكن تلك اللجنة قد شُكلت بعد. وفي 8 أيار/مايو، صرح رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، بأن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة باتا على وشك التوصل إلى اتفاق على آلية لتشكيل الحكومة الجديدة. وفي 8 تموز/يوليه، دعت جامعة الدول العربية رؤساء المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة إلى عقد اجتماع في 15 تموز/يوليه في إطار متابعة اجتماعهم الثلاثي الأول الذي عُقد في القاهرة. وفي 11 تموز/يوليه، رفض رئيس المجلس الأعلى للدولة، في رسالة وجهها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، تلبيةَ الدعوة، معلِّلا رفضه بعدم إحراز تقدم من جانب مجلس النواب في حل القضايا العالقة. وذكر في تلك الرسالة أيضا أن حوار المجلس الأعلى للدولة مع مجلس النواب سيُعلَّق إلى حين أن تُعالَج القضايا العالقة، لا سيما القضايا المتعلقة بالميزانية الوطنية. ورفض رئيس المجلس الأعلى للدولة أيضا حضور الاجتماع الذي اقترح المغرب عقده بين رؤساء المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وكان من المقرر أن يُعقد في المغرب.

5 - وفي 6 حزيران/يونيه، عقد بعض أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة اجتماعا في مصراتة، في إطار متابعة المشاورات غير الرسمية التي أجريت في مدينة تونس في شباط/فبراير 2024 (S/2024/301، الفقرة 3). وفي بيان صدر عقب الاجتماع، أكد المشاركون على أن قوانين الانتخابات يمكن إجراء الانتخابات العامة على أساسها. وفي 18 تموز/يوليه، اجتمع أكثر من 100 عضو من أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في القاهرة. وأعادوا التأكيد، في البيان الختامي الذي أصدروه، التزامَهم بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وفقاً لقوانين الانتخابات التي أقرها مجلس النواب، وبتقديم مقترح خارطة طريق يحدد باقي الاستحقاقات الضرورية للوصول إلى الانتخابات، بما في ذلك تشكيل حكومة موحدة جديدة.

6 - وفي 28 تموز/يوليه، أعلن رئيس مجلس النواب عن فتح باب الترشح لشغل منصب رئيس وزراء الحكومة الموحدة الجديدة. وحث رئيس مجلس النواب من يرغب في الترشح ويأنس في نفسه الكفاءة على تقديم مستندات ترشحه إلى مكتب مقرر المجلس في بنغازي اعتبارا من 28 تموز/يوليه وحتى 11 آب/أغسطس، ودعا أعضاءَ مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة إلى تزكية من يرون فيه الكفاءة من المرشحين. وفي بيان صدر في 28 تموز/يوليه، رفض المجلس الأعلى للدولة تلك الخطوات الأحادية الجانب، وأكد مجددا أن توافق الآراء هو الوسيلة الناجعة الوحيدة لإنجاح العملية السياسية.

7 - وأجرت نائبة الممثل الخاص للشؤون السياسية مشاورات مكثفة مع القادة السياسيين والعسكريين الليبيين لاستطلاع آرائهم بشأن سبل تجاوز حالة الجمود السائدة ودفع العملية السياسية عبر مختلف المسارات. والتقت أيضا بممثلين للمجتمع المدني والنساء والشباب وشيوخ القبائل والأحزاب السياسية والأكاديميين ورجال الأعمال والجهات الأمنية من جميع أنحاء البلد لتشجيع شمول الجميع في العملية السياسية وضمان استدامة نتائجها. وأعرب المتحاورون عموما عن رغبتهم في إجراء حوار سياسي أوسع نطاقا يتصدى للانقسامات السائدة ولاحتكار السلطة من خلال تنظيم انتخابات بأسرع ما يمكن ولا تقتصر المشاركة فيه على القيادات المؤسسية.

8 - وعلى المسار الاقتصادي، واصلت اللجنة الفنية التي أنشأها مجلس النواب (S/2024/301، الفقرة 15) العملَ على وضع ميزانية موحدة للبلد لعام 2024. وفي 9 تموز/يوليه، أشار ستة من أعضاء اللجنة في رسالة إلى أنهم لم يطلعوا على مشروع الميزانية النهائي الذي ينظر فيه مجلس النواب. وفي 9 تموز/يوليه أيضا، أصدر رئيس المجلس الأعلى للدولة رسالة حث فيها مجلس النواب على عدم مناقشة قانون الميزانية إلا بعد التشاور بشأنها مع المجلس الأعلى للدولة، على نحو ما يقتضيه الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015. وفي اليوم نفسه، أصدر رئيس المجلس الرئاسي رسالة حث فيها رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة ومحافظ المصرف المركزي على الالتزام بالمتطلبات الدستورية في إقرار قانون الميزانية، بما في ذلك التشاور مع المجلس الأعلى للدولة بشأن مشروع القانون.

9 - وفي 10 تموز/يوليه، أقر مجلس النواب في جلسة مغلقة قانونا اعتمد بموجبه "مخصصات إضافية" تبلغ حوالي 89 بليون دينار ليبي (18,4 بليون دولار) لكي تضاف إلى الميزانية العامة البالغة 90 بليون دينار ليبي (18,6 بليون دولار) التي أُقرت في وقت سابق من عام 2024. ولا يشير ذلك القانون إلى عمل اللجنة الفنية الشاملة المعنية بإقرار ميزانية موحدة. وفي 10 تموز/يوليه أيضا، أشاد رئيس الوزراء المكلف من مجلس النواب، أسامة حماد، بالميزانية العامة لعام 2024 التي أقرها مجلس النواب وأعرب عن أمله في أن تكون الخطوة الأولى نحو توحيد جميع مؤسسات الدولة. وفي 11 تموز/يوليه، رفض رئيس المجلس الأعلى للدولة، في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس النواب، عمليةَ إقرار الميزانية، مؤكدا أن مشروع القانون لم تجرِ إحالته إلى المجلس الأعلى للدولة لإبداء الرأي الملزم بشأنه، وفقا للمادة 19-2 من الاتفاق السياسي الليبي. وطلب من محافظ مصرف ليبيا المركزي، في رسالة منفصلة وجهها إليه، عدم تنفيذ الميزانية.

10 - وعلى المسار الأمني، واصلت البعثة دعم جهود اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020. وفي 30 و 31 أيار/مايو، نظمت البعثة حلقة عمل بشأن مدونة قواعد سلوك للجهات العسكرية والأمنية الفاعلة من جميع أنحاء ليبيا، وذلك بهدف تشجيع التحلي بالمهنية والمساءلة وحماية المدنيين. وفي 6 حزيران/يونيه، قدمت وزارة الدفاع مدونة قواعد السلوك في صيغتها النهائية إلى مكتب رئيس الوزراء والمجلس الرئاسي للموافقة عليها.

باء - لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين

11 - واصلت لجنةُ المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين وأفرقتُها العاملة أداء مهامها بوصفها الإطار العام للدعم الدولي لمسارات الحوار بين الأطراف الليبية.

12 - وواصل الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان (سويسرا، ومملكة هولندا، والأمم المتحدة) دعم الجهود الليبية الرامية إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، أثار الرؤساء المشاركون لدى السلطات الليبية المختلفة جملةَ قضايا منها الاعتقال التعسفي الذي يستهدف المعارضين السياسيين والأصوات المعارضة وأسرهم؛ ولفتوا الانتباه إلى الحاجة إلى توسيع الفضاء المدني؛ وروجوا لحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

13 - وفي 27 حزيران/يونيه، اجتمع الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالمسائل الاقتصادية (مصر، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة) للمرة الأولى منذ تشرين

الأول/أكتوبر 2023، واستعرضوا الجهود الليبية الرامية إلى إعداد ميزانية موحدة والنهوض بالإصلاحات الاقتصادية والمالية وتعزيز نمو القطاع الخاص. وتعهد الرؤساء المشاركون بتجديد تقديم الدعم للجهات الفاعلة الليبية في مواجهة الصعوبات المالية والاقتصادية وتعزيز الاستقرار وإيجاد الفرص الاقتصادية للشعب الليبي.

14 - وفي 11 تموز/يوليه، واصل الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالأمن (إيطاليا، وتركيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة) المناقشات بشأن كيفية دعم المسار الأمني، بما في ذلك من خلال تجديد المشاورات مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. وناقش الرؤساء المشاركون أيضا تنظيم الاجتماع المقبل للفريق العامل المعني بالأمن الذي عقد سابقا اجتماعا في طرابلس في 24 أيار/مايو 2023 واجتماعا في بنغازي في 24 تموز/يوليه 2023.

جيم - المساعي الدولية والإقليمية

15 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت البعثة مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لحشد الدعم للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة من أجل تمكين إجراء انتخابات وطنية شاملة للجميع وذات مصداقية. فبالإضافة إلى تقديم إحاطة دبلوماسية في طرابلس في 18 حزيران/يونيه، عقدت نائبة الممثل الخاص للشؤون السياسية اجتماعات ثنائية مع ممثلي السلك الدبلوماسي في طرابلس ومدينة تونس، سعياً منها لاستطلاع آرائهم بشأن كيفية التغلب على المأزق السياسي وحماية وحدة ليبيا وسيادتها وتيسير إعادة توحيد المؤسسات الليبية. وأكدت في اجتماعاتها على أهمية أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا مشتركا لدعم هذه الأهداف. وفي تموز/يوليه، التقت بوزير خارجية المغرب في الرباط، ووزير خارجية مصر في القاهرة، وكبار مسؤولي الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة. ومن المقرر أن تلتقي في آب/أغسطس بوزير خارجية الجزائر في الجزائر العاصمة ونائب وزير خارجية تركيا في أنقرة.

دال - الحالة في المنطقة الغربية

16 - في 11 نيسان/أبريل، تصاعدت حدة التوترات في طرابلس بعد تبادل إطلاق نار كثيف بين جهاز دعم الاستقرار (التابع نظريا للمجلس الرئاسي والمنافس لجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة) من جهة، والشرطة القضائية المكلفة بحماية القضاء (التابعة نظريا لوزارة العدل والمتحالفة مع جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة) من جهة أخرى. ولم يسفر الحادث، الذي أفادت التقارير أنه نجم عن اعتقال عناصر من الجانبين، عن وقوع إصابات.

17 - وسعيا إلى تخفيف حدة التوترات، عقدت الجهات الفاعلة الأمنية اجتماعا في طرابلس في 30 نيسان/أبريل، بدعم من المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية وأعيان المنطقة. وفي الفترة بين 4 و 15 أيار/مايو، أفادت التقارير بأن سلسلة من الاجتماعات أدت إلى تهدئة التوترات بين قادة اللواء 444 وقادة جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، الذين كانوا على خلاف منذ آب/أغسطس 2023.

18 - وفي 27 نيسان/أبريل، نظم وزير الداخلية المكلف عماد الطرابلسي تجمعاً لـ 000 40 فرد من أفراد قوات الأمن في موقع مطار طرابلس الدولي حضره رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة، ونائب رئيس المجلس الرئاسي عبد الله اللافي، ورئيس الأركان العامة للجيش الليبي محمد الحداد، وعدة كبار ضباط عسكريين

وأمنيين. وكرر وزير الداخلية المكلف في كلمته التأكيد على أن الجماعات المسلحة المتمركزة في طرابلس ستنسحب من الأماكن العامة في العاصمة وستسلم المسؤوليات الأمنية إلى الشرطة النظامية.

19 - وفي 18 نيسان/أبريل، نظم أنصار سيف الإسلام القذافي عرضاً عسكرياً في الزنتان. وأصدروا بيانا عبروا فيه عن دعمهم لترشحه للانتخابات الرئاسية ودعوا فيه إلى تشكيل حكومة موحدة في البلد تتولى الإشراف على إجراء الانتخابات الوطنية.

20 - ولا يزال الوضع في الزاوية والمناطق المحيطة بها هشاً، حيث يشهد اشتباكات متفرقة بين الجماعات المسلحة. وفي 7 أيار/مايو، أدى مقتل رجل برصاصة طائشة في الجميل جنوب زوارة إلى اندلاع مواجهات بين جماعة مسلحة قادتُها من الزاوية محسوبة على "جهاز مكافحة التهديدات الأمنية" من جهة والكتيبة 103 مشاة من جهة أخرى. وفي 18 أيار/مايو، اندلعت اشتباكات في الزاوية بين جماعتين مسلحتين قيل إنهما مرتبطتان بـ "جهاز مكافحة التهديدات الأمنية" وفرع جهاز دعم الاستقرار في الزاوية. ووقعت الاشتباكات في أعقاب القبض على منتسبين إلى "جهاز مكافحة التهديدات الأمنية" جرى تسليمهم إلى جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في طرابلس. ووفقا للتقارير الواردة، لقي شخص واحد حتفه وأصيب ستة آخرون نتيجة للحادث. وفي 5 حزيران/يونيه، وردت أنباء عن وقوع اشتباكات مسلحة في الجميل بين الكتيبة 103 مشاة ومجموعة مسلحة أخرى من الزاوية وثيقة الصلة بـ "جهاز مكافحة التهديدات الأمنية"، مما أدى، وفقا للتقارير الواردة، إلى إصابة شخص واحد بجروح خطيرة. وفي 23 تموز/يوليه، اندلعت اشتباكات مسلحة مرة أخرى في الزاوية بين جماعات مسلحة محلية. ووردت أنباء عن وقوع عدة إصابات في صفوف المدنيين ووقوع أضرار مادية كبيرة، منها أضرار غير مباشرة لحقت بالمركبات العابرة. وأجلى الهلالُ الأحمر في الزاوية وخدماتُ الطوارئ التابعة للمدينة 40 أسرة إلى مناطق أكثر أمانا. واستمرت الاشتباكات إلى أن تفاوض أعيان المنطقة على وقف إطلاق نار.

21 - ووثقت البعثة مقتل طفل عمره 10 سنوات في 15 أيار/مايو في منطقة الكريمية جنوب طرابلس نتيجة للاشتباكات بين الجماعات المسلحة. وفي 5 حزيران/يونيه، أفادت التقارير بأن مسلحين تابعين للشرطة القضائية أطلقوا النار على عائلة مكونة من ثلاثة أفراد في طرابلس، مما أسفر عن مقتل الأب وابنه وإصابة الأم. وأعلن مكتب النائب العام عن اعتقال المشتبه بهم وفتح تحقيق في القضية. وفي 7 حزيران/يونيه، تجمع أهالي الضحايا في وقفة احتجاجية أمام مديرية أمن طرابلس. وقد أججت هذه الوفيات غضب الرأي العام وأثارت انتقادات واسعة النطاق على وسائل التواصل الاجتماعي للشرطة القضائية ولجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

22 - وفي أعقاب اجتماع بين رئيس الوزراء ووزير داخلية تونس، خالد النوري، في 12 حزيران/يونيه، أعلن وزير الداخلية المكلف أن معبر رأس جدير الحدودي بين ليبيا وتونس سيعاد فتحه في 13 حزيران/يونيه للحالات الإنسانية وحالات الطوارئ والحالات الطبية والبعثات الدبلوماسية، وسيعاد فتحه في 20 حزيران/يونيه لعامة الجمهور. وأدى إعلانه هذا إلى استنفار قوات وسكان زوارة الذين زعموا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق مع وزير الداخلية المكلف على الترتيبات الأمنية في المعبر والمنطقة المحيطة بها. وفي 19 و 23 حزيران/يونيه، أقدم قوات وسكان زوارة على قطع الطريق الساحلي من مليتة إلى رأس جدير، وطوقوا المعبر احتجاجا على تهميشهم ونقص البنية التحتية في منطقتهم. ونتيجة لذلك، أجّل وزير الداخلية المكلف إعادة فتح المعبر الحدودي مرتين، مرة في 20 حزيران/يونيه مرة أخرى في 24 حزيران/يونيه. وفي أعقاب وساطة معاون رئيس الأركان العامة للجيش الليبي، صلاح النمروش، وورود أنباء عن توصل

الأطراف المعنية إلى اتفاق على الترتيبات الأمنية في المعبر الحدودي، أعيد فتح معبر رأس جدير الحدودي بالكامل في 1 تموز/يوليه. وأُغلق لاحقا عدة مرات بسبب اندلاع اشتباكات متفرقة.

23 - وفي 16 تموز/يوليه، اندلعت اشتباكات بين جماعتين مسلحتين محليتين في تاجوراء، شرق طرابلس. واستمرت الاشتباكات عدة ساعات، وأسفرت عن مقتل مدني واحد على الأقل وإغلاق الطرق الرئيسية مؤقتا. ونجحت جهود الوساطة المحلية والوطنية في تهدئة الوضع بحلول صباح اليوم التالي.

هاء - الحالة في المنطقة الشرقية

24 - في 13 نيسان/أبريل، وردت أنباء عن وقوع اشتباكات في بنغازي بين وحدات فرعية تابعة لكتيبة طارق بن زياد والكتيبة 166. وأبلغت الكتيبتان، التابعتان كلتاهما للجيش الوطني الليبي، عن وقوع إصابات في صفوفهما. وذكرت التقارير أن الاشتباكات اندلعت إثر محاولة الوحدة الفرعية التابعة لكتيبة طارق بن زياد السيطرة على معسكر للجيش وسط بنغازي يخضع لسيطرة الكتيبة 166. ووردت أنباء عن اعتقال عناصر من الكتيبة 166.

25 - وفي 27 نيسان/أبريل، أصدر وزير الداخلية في الحكومة المكلفة من مجلس النواب الليبي قراراً بتشكيل وحدة أمنية مشتركة في منطقة الكفرة في جنوب شرق ليبيا. وكُلفت هذه الوحدة المؤلفة من سلطات أمنية محلية من الكفرة وربيانة وتزربو بمكافحة الجريمة المنظمة والتصدي للأعداد المتزايدة من المهاجرين واللاجئين، القادمين أساسا من السودان. ورحب رؤساء بلديات هذه المدن بإنشاء الوحدة وأكدوا على الحاجة إلى تعزيز الأمن.

26 - وفي 15 أيار/مايو، أعلن الجيش الوطني الليبي على وسائل التواصل الاجتماعي عن استعدادات لإنشاء مدينة عسكرية للتدريبات والدراسات الأمنية المتقدمة بالقرب من بنغازي ستتضمن ميناء بحرياً ومطاراً عسكرياً.

27 - وفي 16 أيار/مايو، أقيم عرض عسكري في بنغازي احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لعملية الكرامة. وحضر العرض القائد العام للجيش الوطني الليبي، خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب، ورئيس الوزراء المكلف من مجلس النواب، وكذلك ممثلون دبلوماسيون وعسكريون.

واو - الحالة في المنطقة الجنوبية

28 - في 28 أيار/مايو، اندلعت اشتباكات مسلحة في سبها بين الكتيبة 101 مشاة التابعة للجيش الوطني الليبي وجهاز البحث الجنائي بسبها. وذكرت التقارير أن هذه الحوادث وقعت في أعقاب قيام إدارة البحث الجنائي، بناءً على طلب النائب العام في طرابلس، بإلقاء القبض على رئيس وأعضاء لجنة أزمة الوقود في بلدية سبها بتهمة تورطهم المزعوم في الفساد وفي تهريب الوقود. وفي 29 أيار/مايو، شكّل وزير داخلية الحكومة المكلفة من مجلس النواب لجنة تحقيق في الحادث عقب اجتماع مع القيادات الأمنية في سبها. وبموازاة ذلك، ساعدت جهود الوساطة التي قام بها الأعيان والجهات الأمنية المحلية على نزع فتيل التوترات.

زاي - المنظمات المتطرفة العنيفة وشبكات الجريمة المنظمة

29 - ظل التهريب والاتجار بالبشر يشكلان مصدرين حيويين لإيرادات المنظمات المتطرفة العنيفة وشبكات الجريمة المنظمة المحلية والعابرة للحدود الوطنية. وفي 14 أيار/مايو، أبلغ اللواء 444 عن مقتل ثلاثة من أفراده في الصحراء في الجزء الجنوبي من المنطقة الغربية أثناء عملية مكافحة تهريب المخدرات زُعم أنه جرى فيها اعتراض شحنة من 5 ملايين حبة مخدرة.

30 - وفي 8 حزيران/يونيه في مصراتة، أثناء عملية اعتقال في مصراتة، تبادلت قوة العمليات المشتركة إطلاق النار مع عنصر متطرف عنيف مشتبه به نُقل إثر ذلك إلى المستشفى. وأصدرت قوة العمليات المشتركة بيانا ادعت فيه أن المشتبه به كان مطلوبا لتورطه المزعوم في هجوم بقنابل صاروخية على مديرية أمن زليتن وهجوم مسلح آخر في زليتن وقع في عام 2022.

31 - وفي 14 حزيران/يونيه، في طرابلس، تعرض عبد المجيد مليقطة، وهو شخصية سياسية بارزة ومدير الشركة الليبية لإدارة مشاريع المشاركة مع القطاع الخاص، لمحاولة اغتيال إذ جرى استهدافه أثناء مروره من خلال تفجير عبوة ناسفة مزروعة في سيارة متوقفة. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات. وفتح النائب العام ووزير الداخلية المكلف تحقيقا في الحادث.

حاء - الحالة الاقتصادية

32 - في 20 نيسان/أبريل، أصدر مصرف ليبيا المركزي تعليمات للمصارف باستبدال الأوراق النقدية من فئة 50 دينارا بفئات أخرى قبل نهاية آب/أغسطس 2024، وألغى أيضا الإصدارات المزورة المتداولة، مما أدى فعليا إلى سحب الأوراق النقدية من فئة 50 دينارا من السوق. وكان الهدف من تلك الإجراءات هو استعادة قيمة الدينار الليبي الآخذة في الانخفاض. وفي آب/أغسطس، استقر سعر الصرف في السوق الموازية عند 7 دنانير ليبية مقابل الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة، مقارنة بـ 7,2 دنانير ليبية مقابل الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة في آذار/مارس. وظل سعر الصرف الرسمي مستقرا عند 4,8 دنانير ليبية مقابل الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة.

33 - وفي 24 نيسان/أبريل، قبلت محاكم الاستئناف في جنوب طرابلس وبنغازي ومصراتة شكاوى مرفوعة ضد قرار رئيس مجلس النواب رقم 15 (2024) الذي فرض رسما إضافيا مؤقتا تصل قيمته إلى 27 في المائة على معاملات الصرف الرسمي للعملات الأجنبية. وجادل مقدمو الشكوى بأن رئيس مجلس النواب لا يملك سلطة إصدار مثل هذه الأوامر. وأصدرت المحاكم الثلاث أمرا بتعليق الرسم الإضافي فورا ريثما تُجرى له مراجعة قضائية كاملة. ومع ذلك، ظل مصرف ليبيا المركزي يطبق الرسم الإضافي على معاملات الصرف الرسمي للعملات الأجنبية.

34 - وظل إنتاج النفط في ليبيا مستقرا عند مستوى يناهز 1,2 مليون برميل يوميا. ونظمت المؤسسة الوطنية للنفط، بالاشتراك مع مركز بحوث النفط الليبي، مؤتمراً دولياً بعنوان "مؤتمر ومعرض تقنيات النفط والغاز والطاقة المستدامة". ونُظم المؤتمر في طرابلس في الفترة من 22 إلى 24 نيسان/أبريل. وألقى المسؤولون الليبيون وممثلو الشركات الأجنبية بيانات ألقوا فيها الضوء على استخدام التكنولوجيات الجديدة في إنتاج النفط والغاز للحد من انبعاثات الكربون، وشددوا على أهمية استثمار جزء من عائدات النفط الليبي في مصادر الطاقة المتجددة.

35 - وفي 10 أيار/مايو، اختتم صندوق النقد الدولي في مدينة تونس مشاوراته مع السلطات الليبية بموجب المادة الرابعة من مواد اتفاق صندوق النقد الدولي. وفي بيان صادر في 11 تموز/يوليه، أشار المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى أن من المتوقع أن يصل إنتاج المواد الهيدروكربونية إلى 1,5 مليون برميل يومياً بحلول عام 2026، وأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 8 في المائة في عام 2024، وأن يستمر النمو بمعدلات أقل في السنوات اللاحقة، وأن ينخفض رصيد المالية العامة والحساب الخارجي على مدى السنوات المقبلة بسبب الانخفاض المتوقع في أسعار النفط العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، أكد المجلس التنفيذي على الحاجة إلى تعزيز تنسيق السياسة المالية والنقدية وتشجيع نمو شامل للجميع يقوده القطاع الخاص، وأوصى ببذل جهود لزيادة الشفافية وتحسين إدارة الضرائب وتعزيز إطار الإدارة المالية العامة. وأكد المجلس التنفيذي أيضا على ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية دائمة لكي تكون ركيزة ترتكز عليها مواصلة إحراز تقدم في إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي.

ثالثا - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

36 - واصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وركزت في ذلك على إجراء انتخابات المجالس البلدية. ففي نيسان/أبريل وأيار/مايو، ساعدت البعثة والبرنامج الإنمائي المفوضية في وضع آلية لتبادل البيانات بين سجل الناخبين والسجل المدني تحضيرا لتسجيل الناخبين في الانتخابات البلدية.

37 - وفي أعقاب اجتماع بين رئيس المفوضية، عماد السايح، ورئيس الوزراء المكلف من مجلس النواب، في 21 أيار/مايو، خصصت الحكومة المكلفة من مجلس النواب مبلغ 10 ملايين دينار ليبي لتغطية تكاليف التحضير للانتخابات البلدية. وتسلمت المفوضية هذه الأموال في 26 أيار/مايو.

38 - وفي 8 حزيران/يونيه، بدأت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عملية تسجيل الناخبين للانتخابات البلدية في 60 إدارة بلدية من أصل 106 إدارات بلدية انتهت ولايتها أو ستنتهي ولايتها في عام 2024. ووفقا لما ذكرته المفوضية، لم يُسمح لمعظم مراكز التسجيل في شرق وجنوب ليبيا، خلال الأسابيع الثلاثة الأولى، بأن تفتح أبوابها، وذلك بناءً على تعليمات شفهية من السلطات الأمنية. وفي 25 حزيران/يونيه، أعطى رئيس الوزراء المكلف من مجلس النواب تأكيدات لرئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بأنه سييسر فتح مراكز التسجيل في تلك المناطق. وفي 30 حزيران/يونيه، كانت جميع مراكز التسجيل بالحضور الشخصي مفتوحة. وأُغلقت عملية تسجيل الناخبين في 13 تموز/يوليه، وبلغ مجموع عدد المسجلين 496 209 أشخاص (153 61 من الإناث و 343 148 من الذكور). وبدأت التحضيرات لإطلاق عملية ترشيح المرشحين المقرر إجراؤها في آب/أغسطس.

39 - وفي 27 أيار/مايو، وبدعم من البعثة والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، عقدت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات المؤتمر الثاني للمرأة والانتخابات، الذي ركز على الإصلاحات القانونية الداعمة للمرأة في مجال الترشح للانتخابات. وحضر المؤتمر حوالي 60 امرأة ليبية من جميع أنحاء البلد، بالإضافة إلى وزيرة الدولة لشؤون المرأة، حورية الطرمال، ونائبة الممثل الخاص للشؤون السياسية.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

40 - في 8 تموز/يوليه، خلال الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، أجري حوار تفاعلي بشأن تقرير مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 41/52، بشأن جهود المساعدة التقنية وبناء القدرات التي نفذتها المفوضية بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في الفترة من نيسان/أبريل 2023 إلى آذار/مارس 2024 من أجل تحسين حقوق الإنسان في ليبيا (A/HRC/56/70). وأوصت المفوضية في ذلك التقرير بأن تقوم السلطات الليبية بجملة أمور منها مواصلة العمل من أجل تنفيذ جميع توصيات البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا؛ وزيادة التعاون مع المفوضية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ وكفالة تحقيق المساءلة والعدالة في حالات انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ واتخاذ خطوات فورية لحماية وتعزيز حقوق المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والصحفيين والمثقفين وغيرهم من الأشخاص المعرضين لخطر انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

1 - سيادة القانون

41 - لاحظت البعثة استمرار استخدام القوانين بصورة تعسفية لتقييد الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وفي 2 أيار/مايو، أطلق جهاز المباحث الجنائية التابع لوزارة داخلية الحكومة المكلفة من مجلس النواب حملة استهدفت الأشخاص المتورطين في "التشهير والسب والقذف" بموجب قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2022. واعتقل جهاز الأمن الداخلي في إطار هذه الحملة، في الفترة بين 1 و 3 أيار/مايو، عدة أشخاص منهم بعض الناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي. وأُطلق سراح تلك الأشخاص لاحقا. وفي 11 حزيران/يونيه، بدأت محاكمة 15 شخصا بتهم متنوعة شملت التبشير والردة وانتهاك قانون الجرائم الإلكترونية و "ارتكاب أعمال ضد الدولة"، وهي تهم يعاقب على بعضها بالإعدام بموجب المادة 207 من قانون العقوبات. ووفقا لشهود، شابت هذه القضايا شواغل خطيرة مخالفة لمبدأ المحاكمة وفق الأصول القانونية، منها انتزاع اعترافات قسرا وبثها علناً، ومزاعم التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، وعدم توافر تمثيل قانوني كافٍ. وأجّل القاضي المترئس للجلسة المحاكمةَ على أساس أن خمسة من المتهمين لم يحظوا بتمثيل قانوني.

42 - وفي 9 أيار/مايو، أعلنت الشرطة القضائية عن إطلاق سراح 388 سجيناً، عملاً بقرار المجلس الأعلى للقضاء رقم 56 الذي منح العفو لمن تنطبق عليهم ظروف معينة من السجناء. وقد استُثني من العفو المحتجزون رهن المحاكمة، الذين يشكلون أكثر من 60 في المائة من نزلاء السجون. وكان عدد المفرج عنهم صغيراً نسبيا مقارنة بعدد المحتجزين الذين يخضعون حالياً لسلطة وزارة العدل، ويفوق عددهم 100 20 محتجز. ولا يزال العديد من الأفراد المؤهلين للاستفادة من العفو، بما في ذلك السجناء السياسيون والمعارضون، مسجونين.

43 - وقدمت البعثة في 21 أيار/مايو دورة تدريبة لفريق رصد حقوق الإنسان في وزارة الداخلية، بهدف تعزيز قدرته على توثيق انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

44 - وفي 28 تموز/يوليه، أصدرت محكمة جنايات درنة حكمها في المحاكمة الجنائية المتعلقة بانهيار سدَّي وادي درنة وأبو منصور، الذي نجم عن الفيضانات الكارثية التي تلت العاصفة دانيال في أيلول/سبتمبر

2023. وأصدرت المحكمة أحكاما بالسجن لمدد طويلة بحق 12 من أصل 16 متهما من المسؤولين عن إدارة مرفق السدود والمدينة، وأمرتهم بدفع الدية المحكوم بها إلى ذوي الضحايا.

2 - أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

45 - استمرت أعمال الحرمان غير المشروعة من الحرية، بما في ذلك حوادث الاختطاف والاختفاء القسري والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، واستمر كذلك التعذيب وسوء المعاملة وممارسات الاستجواب القسرية والبث العلني للاعترافات المنتزعة قسرا وحوادث القتل غير المشروع والوفاة أثناء الاحتجاز لدى الدولة، بما في ذلك حوادث القتل والوفاة أثناء الاحتجاز لدى الجماعات المسلحة المدمجة في الهيكل الرسمي لإنفاذ القانون والأمن.

46 - وفي 19 نيسان/أبريل، اعتقل جهاز الأمن الداخلي علي مصباح أبو سبيحة، رئيس المجلس الأعلى لقبائل ومدن فزان وممثل سيف الإسلام القذافي لشؤون المصالحة، في منطقة القرضة الشاطئ، شمال سبها. ونُقل إلى سبها ثم نُقل عبر مطار تمنهنت إلى بنغازي، حيث يقال إنه كان محتجزا في مقر جهاز الأمن الداخلي. وقد أُطلق سراحه في 20 تموز/يوليه. وفي 26 نيسان/أبريل، اعتقل جهاز الأمن الداخلي، في أوباري، الزين العربي الدردير، عضو لجنة صياغة الدستور وعضو حزب العدالة والبناء. وأُطلق سراحه في اليوم نفسه ثم أعيد اعتقاله بعد بضع ساعات ونُقل قسراً إلى بنغازي حيث لا يزال رهن الاعتقال التعسفي. وفي 17 أيار/مايو، أبلغ مكتب الإعلام الأمني التابع لوزارة داخلية الحكومة المكلفة من مجلس النواب عن اختفاء أحد أعضاء مجلس النواب في 16 أيار/مايو في بنغازي. وفي وقت لاحق، أصدر رئيس مجلس النواب تعليمات إلى لجنتي الدفاع والأمن القومي التابعتين للمجلس وإلى وزارة داخلية الحكومة المكلفة من مجلس النواب أمرهم فيها بتكثيف التحقيق في قضية الاختفاء. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان مكان وجوده لا يزال مجهولاً.

47 - وفي 17 نيسان/أبريل، قضى جندي يبلغ من العمر 25 عاما تحت التعذيب أثناء احتجازه من قبل وحدة تابعة للجيش الوطني الليبي جنوب سبها. وفي 19 نيسان/أبريل، توفي ناشط سياسي في ظروف مجهولة أثناء احتجازه في مقر جهاز الأمن الداخلي في بنغازي. ودعت البعثة إلى إجراء تحقيق شفاف ومستقل في وفاته، والإفراج فورا ودون شروط عن جميع الأفراد المحتجزين تعسفاً، ووضع حد لعمليات الاختطاف والاختفاء والاعتقالات التعسفية. وفي 30 حزيران/يونيه، أكدت قبيلة المسامير وفاة أحد أبنائها عمره 44 عاماً بعد اختطافه في البيضاء من قبل مجهولين في 2 حزيران/يونيه. وأكدت القبيلة أيضا أن جثته سُلمت لهم من قبل عناصر من مكتب المدعي العام العسكري في مستشفى الجلاء في بنغازي حيث ألقاها مجهولون بعد فترة وجيزة من اختطافه. وفي 8 تموز/يوليه، اختُطف ناشط سياسي آخر في مصراتة على يد مسلحين مجهولين. وأصدر المجلس البلدي لمصراتة وممثلو المجتمع المحلي بيانا حثوا فيه الأجهزة الأمنية وأجهزة إنفاذ القانون في المدينة على التحقيق في حادثة الاختطاف وضمان الإفراج عنه فورا ودون أن يصيبه مكروه. وفي 8 تموز/يوليه، دعت البعثة إلى الإفراج عن الناشط وعن جميع الأفراد المحتجزين تعسفاً. وأُطلق سراحه في نهاية المطاف في 11 تموز/يوليه. ولا تزال هوية مَن اختطفوه مجهولة. وفي 11 تموز/يوليه أيضا، اعتقل جهاز الأمن الداخلي بشكل تعسفي صحفيا في طرابلس بعد أن نشرت الوسيلة الإعلامية التي يعمل لديها تقارير تزعم تورط مسؤولين في الدولة في الفساد. وبعد إطلاق سراحه في 14 تموز/يوليه، نشر جهاز الأمن الداخلي على صفحته على وسائل التواصل الاجتماعي "اعترافات"

الصحفي المزعومة التي يكشف فيها عن مصادره. وفي 16 تموز/يوليه، ألقى جهاز الأمن الداخلي القبض على شخصين آخرين على الأقل على صلة بالقضية.

3 - المهاجرون واللاجئون

48 - ظلت ليبيا بلد مقصد وعبور للمهاجرين واللاجئين. فوفقا للمنظمة الدولية للهجرة، في أيار/مايو 2024، كان عدد المهاجرين في ليبيا يبلغ 304 725 مهاجرا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى اعتراض 105 6 مهاجرين ولاجئين أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط انطلاقا من ليبيا. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 13 تموز/يوليه 2024، اعترض خفر السواحل الليبي 463 10 مهاجرا ولاجئا في البحر وأعادهم إلى ليبيا، وأُبلغ عن وفاة 401 شخص. وتلقى المهاجرون واللاجئون الذين نزلوا في الموانئ الليبية، التي تتمتع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية بإمكانية الوصول إليها، مساعدات إنسانية منقذة للحياة. وفي 14 تموز/يوليه، كان 331 4 مهاجر ولاجئ محتجزين تعسفاً في مراكز احتجاز رسمية في جميع أنحاء ليبيا، من بينهم 183 طفلاً (152 من الذكور و 31 من الإناث). وفي تموز/يوليه 2024، كانت الجماعات المسلحة تدير ستة مراكز احتجاز غير رسمية، يُقدَّر أن أكثر من 000 3 شخص محتجزون فيها تعسفاً ولا تتوافر للأمم المتحدة إمكانية الوصول إليها.

49 - واستمر طرد المهاجرين وطالبي اللجوء من تونس إلى الحدود مع ليبيا بالقرب من مناطق نالوت وتيجي وغدامس في ليبيا. ففي الفترة من حزيران/يونيه 2023 إلى تموز/يوليه 2024، اعترضت وزارة الداخلية الليبية وحرس الحدود الليبي ما مجموعه 925 10 مهاجرا ولاجئا على الحدود مع تونس، وسُجلت 29 حالة وفاة وما لا يقل عن 80 شخصا لا يزالون في عداد المفقودين. وواصلت السلطات الليبية نقل هؤلاء الأشخاص إلى مرافق يُحتجزون فيها تعسفا ويتعرضون فيها لانتهاكات حقوق الإنسان. وتشمل هذه المرافق مرفق احتجاز العسة الذي يشغّله حرس الحدود الليبي، ومراكز احتجاز يشغّلها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في طرابلس وفي بئر الغنم التي يوجد بها مركز احتجاز غير رسمي. وفي 1 آب/أغسطس 2024، اعترض حرس الحدود الليبي على حدود ليبيا مع الجزائر 450 مهاجرا ولاجئا جرى طردهم من الجزائر.

50 - وفي 2 آب/أغسطس، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجلت 677 22 لاجئا سودانيا (218 7 رجلاً و 131 5 امرأة و 665 5 فتى و 663 4 فتاة) من مجموع عدد اللاجئين الذين وصلوا إلى ليبيا منذ بدء النزاع في السودان في نيسان/أبريل 2023، وعددهم 061 96 لاجئا. وقد وصل معظم اللاجئين السودانيين إلى الكفرة عبر معابر غير نظامية على طول الحدود الجنوبية لليبيا، إما مباشرة من السودان أو عبر تشاد، في حين شقت أقلية طريقها من مصر. وفي 2 آب/أغسطس، كان مجموع عدد اللاجئين السودانيين المسجلين في ليبيا يبلغ 487 42 لاجئاً سودانياً، ويشمل ذلك كلا ممن وصلوا قبل بدء النزاع في السودان في نيسان/أبريل 2023 ومن وصلوا بعده.

51 - وفي 17 تموز/يوليه، حضرت نائبة الممثل الخاص للأمين العام والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية منتدى الهجرة عبر المتوسط. وشاركت عدة رؤساء دول وحكومات في هذه المناسبة التي نظمتها في طرابلس حكومة الوحدة الوطنية. وفي بيان صدر في 17 تموز/يوليه، رحبت البعثة بالمنتدى باعتباره فرصة مهمة للمضي قدماً في اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة الهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت البعثة على الحاجة إلى تضافر الجهود الدولية وقيامها على المسؤولية المشتركة والاحترام الكامل لحقوق الإنسان من أجل مواجهة التحديات الراهنة، ودعت السلطاتِ الليبية إلى اعتماد إطار قانوني

وسياساتي شامل بشأن المهاجرين واللاجئين بما يتماشى مع التزامات البلد الدولية في مجالي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

52 - واستمر حدوث انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين واللاجئين، ولا سيما المحتجزين منهم. وظل حوالي 39 صبيا من السودان، والصومال، والنيجر، ونيجيريا محتجزين في ظروف مزرية في مركز احتجاز الظمان. ووردت إلى البعثة أيضاً تقارير عن تعرض المهاجرين وطالبي اللجوء لعمليات اعتقال واحتجاز تعسفية في ظروف بشعة في بئر الغنم، وعن استمرار أنماط الإساءة والاستغلال والعمل القسري والابتزاز والتعذيب وغير ذلك من أشكال سوء المعاملة على يد الحراس. واستمرت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بحق المهاجرين واللاجئين المحتجزين تعسفا في منشأة تُستخدم للاتجار بالبشر بالقرب من سبها. وكانت المنشأة تُعرف سابقا باسم فندق الجبل، ويُقال إن حراسا تابعين للجيش الوطني الليبي يديرونها.

53 - وفي 7 و 8 أيار/مايو، قامت البعثة بتدريب 20 جهة فاعلة في المجتمع المدني، من بينهم ست نساء، على رصد حماية حقوق المهاجرين في ليبيا والإبلاغ عنها والدعوة إلى حمايتها.

4 - العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

54 - واصلت البعثة دعم تحقيق عملية مصالحة يقودها الليبيون وتكون قائمة على الحقوق وتتمحور حول الناس، ودعت البعثة إلى اعتماد إطار قانوني شامل من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء آليات عدالة انتقالية في ليبيا تتماشى مع المعايير الدولية وتلبي احتياجات الضحايا ومطالبهم. ونتيجة للاجتماع الذي عقدته البعثة بالتعاون مع المجلس الرئاسي في مدينة تونس في 22 و 23 نيسان/أبريل، اتفق أعضاء مجلس النواب واللجنة القانونية بالمجلس الرئاسي على توحيد مشاريع قوانين مختلفة في مشروع قانون واحد وموحد بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. بيد أن المجلس الأعلى للدولة رفض، في 5 أيار/مايو، مشروع قانون المصالحة الذي أعده المجلس الرئاسي، مؤكداً أنْ لا حاجة إلى إطار قانوني جديد لأن القانون رقم 29 بشأن العدالة الانتقالية قد أُقر من قبل المؤتمر الوطني العام.

55 - وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، أجرت البعثة والبرنامج الإنمائي في طرابلس مشاورات مع عائلات المفقودين من جميع أنحاء ليبيا، شاركت فيها حوالي 40 فرداً من أهالي المفقودين من مرزق وتاورغاء وترهونة وطرابلس وبنغازي والكفرة ودرنة. وسعت هذه المشاورات إلى التوعية بالحقوق وبالإجراءات المتبعة لرفع قضية مفقود إلى الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين. وفي 12 و 13 حزيران/يونيه، نظمت البعثة والبرنامج الإنمائي في طرابلس لممثلي 20 منظمة من منظمات المجتمع المدني دورة تدريب على أكثر الأساليب فعالية لتوثيق حالات المفقودين وإجراء مقابلات مع الضحايا.

جيم - قطاع الأمن

1 - دعم التخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد قوات الأمن

56 - في الفترة من 27 إلى 29 أيار/مايو، نظمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، بالشراكة مع وزارة الدفاع، حلقة عمل بشأن تعزيز توفير بيئة توفر الحماية للأطفال المتضررين من النزاع. واقترح المشاركون طرح مشاريع قوانين تفرض رفع سن التجنيد في القوات المسلحة إلى 18 عاما وفقا لاتفاقية حقوق الطفل. وأوصى المشاركون أيضا بوضع بروتوكول متعلق بتسليم الأطفال المشاركين في النزاع المسلح والأعمال العسكرية.

2 - إدارة الأسلحة والذخيرة

57 - استمرت مشاعر القلق من ارتفاع مستويات التلوث بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في ليبيا، إلى جانب عدم كفاية القدرات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي 23 نيسان/أبريل، أصيب تسعة أطفال، من بينهم فتاة، بجروح من جراء انفجار متفجرات من مخلفات الحرب في أوباري في الجنوب. وفي 16 أيار/مايو، أدى انفجار وقع في مستودع ذخيرة في الغيران، في مصراتة، إلى تناثر المقذوفات على مسافة شعاعها كيلومتران. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات. وأجرت منظمتان غير حكوميتين أنشطة تطهير وتوعية للمجتمعات المجاورة بالمخاطر. وفي 23 أيار/مايو، انفجر جهاز متفجر غير محدد بطريق المطار في طرابلس، مما أدى إلى إصابة ثلاثة أطفال بجروح خطيرة. وفي مزدة، توفي أحد جامعي الخردة في 10 حزيران/يونيه متأثراً بجروحه أثناء مناولته لقنبلة ثقيلة مشتبه بها؛ وأصيب جامع خردة آخر في 1 تموز/يوليه أثناء قيامه بقطع بقايا متفجرات من مخلفات الحرب من الخردة التي جرى جمعها. وفي 22 حزيران/يونيه في عين زارة بطرابلس، انفجر لغم أرضي، مما أدى إلى إصابة عاملين أجنبيين بجروح، توفي أحدهما لاحقا. وفي 22 حزيران/يونيه، قامت وحدة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة للشرطة الجنائية بإبطال مفعول ثلاثة ألغام مضادة للأفراد في عين زارة.

58 - وفي 6 حزيران/يونيه، اختتمت البعثة المرحلة النهائية من دورة تدريب جهاز المباحث الجنائية الليبي على إدارة مسرح الجريمة، مما أدى إلى تحسين مهارات التعامل مع الأدلة لدى 16 ضابطاً، من بينهم ضابطتان.

59 - وفي 25 نيسان/أبريل، ترأست البعثة بالاشتراك مع المركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب اجتماع الشركاء المنفذين في مدينة تونس لمناقشة التلوث بالألغام وتعليق عمليات ثلاث منظمات غير حكومية في بنغازي وسرت منذ 10 آب/أغسطس 2023. وفي 2 تموز/يوليه، وبعد مناشدة البعثة والشركاء الدوليين، أفرج جهاز المباحث الجنائية التابع لوزارة داخلية الحكومة المكلفة من مجلس النواب عن الأصول المصادرة للمنظمات غير الحكومية الثلاث.

60 - وفي 9 أيار/مايو، احتفل المركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، في طرابلس. وحضر الاحتفال حوالي 200 مشارك من مختلف القطاعات، وأعلن خلاله المركز أنه يعتزم وضع استراتيجية ليبية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

3 - تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

61 - واصلت البعثة تقديم الدعم إلى نظرائها الليبيين في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وواصلت البعثة عملها مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ولجان الاتصال من ليبيا وتشاد والنيجر والسودان لتيسير تبادل المعلومات بشأن المرتزقة الموجودين في ليبيا. وعملت البعثة أيضاً مع رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالترتيبات الأمنية والتابعة للجنة العسكرية المشتركة 5+5 من أجل التوصل إلى اتفاق على طرائق إجراء زيارات ميدانية لنقاط التفتيش الأمنية على طول الطريق الساحلي، بما في ذلك استعراض عمل قوة الشرطة المشتركة.

دال - تمكين المرأة

62 - ظل تيسير انخراط المرأة ومشاركتها على نحو أوسع نطاقا في العملية السياسية والمؤسسات العامة من أولويات البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدعم التقني لوزارة الدولة لشؤون المرأة في إطار التحضيرات للاستعراض الوطني لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين+30)، وتواصلت مع ممثلي المجتمع المدني لتشجيعهم على المشاركة في عملية الاستعراض. وفي 26 نيسان/أبريل الذي صادف اليوم الوطني للمرأة، أعلنت وزارة الخارجية أيضا عن خطة رامية إلى وضع استراتيجية وطنية للمرأة الليبية.

63 - وفي 23 و 24 أيار/مايو، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف ووزارة التخطيط للمسؤولين الحكوميين حلقة عمل دامت يومين بشأن إدارة المالية العامة الشاملة للجميع. وتلقى المشاركون، وهم 22 امرأة ورجلان، تدريبا على كيفية زيادة إمكانية وصول الجمهور العام إلى الخدمات المالية، مع التركيز على إمكانية وصول النساء.

هاء - الشباب والسلام والأمن

64 - في 14 أيار/مايو، أطلقت نائبة الممثل الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية استراتيجية البعثة لإشراك الشباب المسماة "#الشباب _ يشارك" في غدامس ودرج وأوال، بحضور 50 شاباً وشابة. وركزت استراتيجية "#الشباب _ يشارك" على التدريب والدعوة وإقامة شبكات التواصل من أجل تمكين الشباب في جميع أنحاء ليبيا، وذلك من خلال سلسلة من حلقات العمل الافتراضية والحضورية.

65 - وفي 5 حزيران/يونيه، الذي صادف اليوم العالمي للبيئة، تخرجت الدفعة الأولى من برنامج "رائدات" التجريبي التابع للبعثة. وزوّد البرنامج التدريبي 30 شابة من خلفيات متنوعة من جميع أنحاء ليبيا بمهارات في مجال التواصل والقيادة والدعوة، وكان بهدف رفع أصوات الشابات وتعزيز مشاركتهن في القضايا الرئيسية.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

66 - في 28 أيار/مايو، أصدرت وكالات الأمم المتحدة خطة الاستجابة للاجئين السودانيين في ليبيا لعام 2024. وسيستفيد من خطة الاستجابة 000 195 مستفيد، من بينهم 000 149 لاجئ سوداني متوقع، و 000 1 مواطن من بلدان ثالثة، و 000 45 مجتمع مضيف، وتغطي الخطة الصحة والتغذية والحماية والأمن الغذائي، وتتطلب موارد مالية يبلغ مجموعها 48,6 مليون دولار. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت الخطة قد مُولت بنسبة 21 في المائة.

67 - وفي 23 تموز/يوليه، عقدت نائبة الممثل الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية حواراً رفيع المستوى بين وكالات الأمم المتحدة ووزيري التخطيط والحكم المحلي الليبيَين والشركاء الدوليين بشأن مجالات التعاون في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025. وأجرى المشاركون تقييما للعمل المشترك وللنتائج وتوصيات العمل الجماعي، وأعادوا التأكيد على الحاجة إلى زيادة التمويل الحكومي للتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة بناء السلام لصالح جميع الناس في ليبيا.

زاي - المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

68 - في حزيران/يونيه 2024، انتهت استجابة الأمم المتحدة الإنسانية الطارئة لفيضانات أيلول/سبتمبر 2023 في درنة والمناطق المتضررة، مع إغلاق النداء العاجل الذي مُول بالكامل والانتقال إلى مرحلة التعافي وإعادة الإعمار. وواصلت وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني تلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية من خلال تقديم مساعدات مستهدفة.

69 - وفي الفترة من 21 إلى 23 أيار/مايو، قامت نائبة الممثل الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، ورئيسةُ بعثة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببعثة مشتركة إلى بنغازي ودرنة. وركزت المناقشات مع السلطات والمجتمعات المحلية على الانتقال من الاستجابة الإنسانية للفيضانات إلى تنسيق جهود التعافي وإعادة الإعمار، وعلى تقديم الدعم الإنساني للاجئين السودانيين في ليبيا. وفي 18 تموز/يوليه أيضا، قادت نائبة الممثل الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية بعثة متكاملة مشتركة بين الوكالات إلى الكفرة لإجراء تقييم أفضل للاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية للاجئين السودانيين والنهوض باستجابة الأمم المتحدة في ليبيا بالتنسيق مع السلطات المحلية والمجتمعات المضيفة واللاجئين.

رابعا - نشر البعثة والترتيبات الأمنية

70 - حافظت البعثة على متوسط وجود قوامه نحو 299 موظفاً مدنياً، يتألفون من 91 موظفاً وطنياً و 208 موظفين دوليين و 5 من متطوعي الأمم المتحدة. ومن بين هؤلاء، كان 281 موظفا متمركزين في طرابلس، وكان موظف واحد متمركزا في بنغازي، و 17 موظفا في مدينة تونس، وموظف واحد في سبها. وظل لدى البعثة أيضا ثلاثة أفراد مقدمين من حكومات، أحدهم موجود في طرابلس والآخران في مدينة تونس. واستمر إيواء الموظفين الدوليين التابعين لبعثة الأمم المتحدة ومكاتبها في مجمع أويا في طرابلس، الذي تحميه وحدة حراسة الأمم المتحدة. وأُجري التناوب السنوي لوحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة في أيار/مايو 2024. فغادر ليبيا ما مجموعه 234 جندياً، وقدِم إليها 230 جندياً من أفراد الوحدات العسكرية.

خامسا - تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل لعام 2021

71 - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تنفيذ التوصيات المتبقية من الاستعراض الاستراتيجي المستقل لعام 2021. ومع مراعاة الاعتبارات السياسية والأمنية والتشغيلية واللوجستية، واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري المضي قدما بالجهود الرامية إلى زيادة حضورهما وقدراتهما التمكينية الأخرى في بنغازي وسبها. ونُشر موظف دولي واحد من موظفي البعثة بشكل دائم في بنغازي، وتوجد فيها وظائف أخرى تجري حاليا عمليات الاستقدام لشغلها. وفي الفترة من 17 إلى 20 نيسان/أبريل، أوفدت البعثة بعثة تقييم مشتركة إلى سبها لمواصلة تقييم البيئة الأمنية والخيارات المتاحة لإنشاء مكتب للأمم المتحدة في سبها.

72 - وفي 10 و 11 حزيران/يونيه، نظمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري حلقة عمل مشتركة مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام والمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشأن ديناميات النزاع والأمن في جنوب ليبيا لتوفير معلومات يسترشد بها في عمل الأمم المتحدة في جنوب البلد.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

73 - إن حالة الجمود السياسي السائدة ومؤسسات الحكم الموازية، إلى جانب اتجاه المسار الحالي نحو مزيد من الانقسام السياسي في ليبيا، أمور مثيرة للقلق الشديد. وقد أدت الإجراءات الأحادية الجانب واستمرار حالة الجمود إلى زيادة تقويض الثقة بين الأطراف، كما أدت إلى تهيئة الظروف لمزيد من تعنت الأطراف الليبية في مواقفها، الذي يساهم في إدامة الوضع الراهن. ويظل أمرا حاسما مواصلةُ تقديم الدعم للجهود التي تبذلها نائبة الممثل الخاص للشؤون السياسية من أجل إعادة تنشيط العملية السياسية من خلال إجراء مشاورات شاملة للجميع، مع الاستناد في ذلك إلى الخطوات التي اتخذها الممثل الخاص السابق بغية تيسير التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن جميع القضايا المتنازع عليها التي لا بد من حسمها للتوصل إلى اتفاق سياسي يتيح إجراء انتخابات حرة نزيهة شاملة للجميع تلبي تطلعات الشعب الليبي.

74 - وقد أصبحت ساحةً للتنافس بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التي تحركها مصالح جيوسياسية وسياسية واقتصادية كما أصبحت ساحةً لتنافسٍ يتجاوز رقعة ليبيا. ويشكل هذا التطور تهديداً لسيادة ليبيا واستقرارها وعقبة أمام عمل البعثة. وأدعو الشركاء الإقليميين والدوليين مجددا إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن سبيل المضي قدما وإلى دعم الجهود الليبية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سياسي بتيسير من الأمم المتحدة. وأحث الشركاء الإقليميين والدوليين أيضا على الامتناع عن القيام بمبادرات أحادية الجانب وموازية وغير منسقة، كما أحثهم على أن يظلوا متحدين في دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى حل الأزمة السياسية في ليبيا، وفقا لقرار مجلس الأمن 2702 (2023).

75 - وتشكل الانتخابات البلدية أمراً أساسياً للحوكمة الفعالة والتمثيلية على المستوى المحلي، ويمكن أن تكون نقطة انطلاق نحو العمليات الانتخابية على المستوى الوطني. وقد أحرزت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تقدماً جديراً بالثناء في المضي قدماً بتنظيم الانتخابات البلدية هذا العام، رغم القيود المالية. ومن الأهمية بمكان أن تواصل السلطات الليبية دعم جهود المفوضية الرامية إلى إجراء الانتخابات المنتظرة في البلديات المتبقية دون عوائق، بما في ذلك توفير الأموال اللازمة وتيسير تهيئة بيئة مواتية، وإتاحة المساعدات الضرورية الأخرى في الوقت المناسب.

76 - وأرحب بالجهود التي يبذلها المجلس الرئاسي ومجلس النواب من أجل العمل على مشروع قانون موحد للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يعلي حقوق الضحايا ويلتزم بالمعايير الدولية. وأدعو جميع الهيئات المعنية إلى العمل مع بعضها بعضا مع التحلي بنفس الروح حتى يتسنى اعتماد هذا التشريع على أساس توافق الآراء. وتكرر الأمم المتحدة تأكيد التزامها بالعمل بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي لدعم عملية مصالحة يقودها الليبيون وتكون قائمة على الحقوق وتتمحور حول الناس.

77 - ويجب أن يتوقف الحرمان غير المشروع من الحرية في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك حوادث الاختطاف والاختفاء القسري والاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وأدعو السلطات الليبية إلى إجراء تحقيقات شفافة ومستقلة في جميع حالات الوفاة أثناء الاحتجاز وحالات الاختفاء في ليبيا، وتمكين الإفراج فورا ودون شروط عن جميع الأفراد المحتجزين تعسفاً، وإبداء التزام حازم بإنهاء ممارسات الاختطاف والاختفاء والاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُبذل جهود متضافرة لحماية وتوسيع الفضاء المدني، بما يؤدي إلى تهيئة بيئة مواتية للنهوض بالعملية السياسية لما فيه خير المجتمع الليبي بأكمله.

78 - وأحث السلطات الليبية أيضا على الوفاء بالتزاماتها الدولية والوطنية في مجال حقوق الإنسان واعتماد إطار قانوني وسياساتي شامل بشأن الهجرة يعطي الأولوية لحقوق الإنسان وكرامة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء ورفاههم. ويجب أن يعالج هذا الإطار قضايا عدم تجريم الدخول والخروج والإقامة بصورة غير نظامية، واستخدام التدابير غير الاحتجازية كبدائل للاحتجاز، وزيادة الحماية من الاحتجاز التعسفي والعمل القسري والرق والاتجار بالبشر.

79 - ومع أن الشعب الليبي يعيش في بلد غني بالموارد الطبيعية والإمكانات البشرية والاقتصادية الهائلة، فإنه لا يزال يعاني اقتصادياً. وقد آن الأوان لكي ينأى أصحاب المصلحة الليبيون عن تسييس النقاش الاقتصادي والمالي ويتبعوا نهجا تقنيا وعمليا إزاء الإنفاق العام والتنمية الاجتماعية الاقتصادية وإعادة الإعمار يرتكز على العدالة والشفافية والمساءلة. وقد أدت الخطوات الأحادية الجانب المتخذة فيما يتعلق بميزانية 2024 إلى زيادة تقويض الثقة بين المؤسسات الليبية وترسيخ الانقسامات. وأشجع على مواصلة بذل الجهود الليبية الشاملة للجميع التي تسعى إلى النهوض بإدارة موارد الدولة بشكل شفاف ومنصف وخاضع للمساءلة لصالح الشعب الليبي، بما يسهم في تحقيق المزيد من الاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنفيذ الكامل للتوصيات الصادرة عن المراجعة الدولية لحسابات مصرف ليبيا المركزي لعام 2021 التي يسرتها الأمم المتحدة، بما في ذلك إعادة تفعيل مجلس إدارته، أمر ضروري للحفاظ على نزاهة المصرف المركزي وقدرته على سن سياسة نقدية فعالة يكون بمقدورها تحقيق الاستقرار لاقتصاد البلد.

80 - وأشكر ممثلي الخاص السابق، عبد الله باتيلي، والموظفة المسؤولة عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ستيفاني خوري، وموظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على جهودهم المتفانية ودعمهم للشعب الليبي. وأكرر الإعراب عن امتناني لوحدة حراسة الأمم المتحدة في ليبيا التي تكرمت حكومة نيبال بتوفيرها.